التجربة السورية في التمكين للغة العربية

أ. د. محمود أحمد السيد

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف التجربة السورية في التمكين للغة العربية، وأن نقف على حال هذه اللغة قبل تشكيل لجنة التمكين، وأن نسلّط الأضواء على خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ثم نعرض بعض إنجازات عمل هذه اللجنة على أرض الواقع.

أولاً- حال اللغة العربية في سورية قبل تشكيل لجنة التمكين للغة العربية

ما أن تحررت بلاد الشام من الاحتلال التركي وسياسة التتريك الرامية إلى فرض التركية وتهميش اللغة العربية واستبعادها حتى عادت للعربية مكانتها، وغدا التدريس في المعهد الطبي العربي عام ١٩١٩ باللغة العربية، وأنشئ أول مجمع للغة العربية باسم المجمع العلمي العربي في العام نفسه. وكان هذا المعهد الطبي الذي تحول إلى كلية الطب إلى جانب كلية الحقوق نواة الجامعة السورية، واعتمدت اللغة العربية في التدريس وفي جميع مناحي الحياة.

وعندما وقعت سورية تحت الانتداب الفرنسي مدة خمس وعشرين سنة حاول فرض لغته الفرنسية مكان العربية إلا أن محاولته باءت بالإخفاق بسبب تمسك السوريين بلغتهم الأم (العربية الفصيحة)، وهذا التمسك دفع مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي السيد بونور إلى أن يخاطب أساتذة الجامعة السورية في احتفال أُعد فيها قائلاً: «لستم مخطئين في اختياركم اللغة العربية في التدريس بل كونوا واثقين أنكم أحسنتم صنعًا باعتمادها، فإن من يزعمون أن اللغة العربية غير صالحة للتعبير عن مصطلحات العلم الحاضر هم على خطأ مبين»، فالتاريخ يثبت أن لغة الضاد كسائر اللغات الأخرى غنية باشتقاقها، وكافية بكثرة تراكيبها، للتعبير عن الأفكار الجديدة والارتباطات الحديثة التي تربط تلك الأفكار، وأن فلاسفة العرب حينما نقلوا في القرن التاسع إلى لغتهم رسائل أرسطوطاليس تمكنوا من نقل العلوم إلى لغتهم كما في عهد ابن سينا والغزالي وابن رشد، فما ينكر أحد والحال هذه أن اللغة العربية صالحة لمماشاة اللغات الأخرى وللتعبير عن الأفكار العلمية الحديثة، واعلموا أن اندفاعكم إلى إيجاد مؤسسة علمية كبيرة عربية اللسان هو على ما أرى أكبر دليل على حذاقتكم، فظلوا محافظين على هذه الأداة البديعة التي نحن مدينون لها بكثير من الأعمال الباهرة، وبعدد من الأشكال الجميلة التي تجلى بها الفكر البشري. ويتابع قائلاً: «إنني أهنئ العرب وأتمنى ألا يضيعوا هذا الاحترام المقدر للغتهم، لأن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وعن كيانه وعن لحمه ودمه، وأنكم تفهمتم هذا الأمر جيدًا»(١) وتمكن أساتذة كلية الطب في الجامعة السورية من وضع المصطلحات العربية مستأنسين بالمصطلحات التي وضعها أساتذة الطب في القصر العيني في القاهرة حيث كانت لغة التدريس في القصر العيني قرابة سبعين سنة من أيام محمد علي باشا وقبل الاحتلال الانجليزي لمصر الذي حوّل لغة تعليم الطب من العربية إلى الإنجليزية.

كما استأنس الأساتذة السوريون بالكتب التي ألفها أساتذة أجانب في الكلية الإنجيلية السورية في بيروت (الجامعة الأمريكية لاحقًا)، وقد ألفوا هذه الكتب بالعربية ودرّسوا الطب بها، ثم تغيرّت لغة التدريس فيها من العربية إلى الانجليزية أيضاً.

ولم يكتف الأساتذة السوريون بهذا الاستئناس فقط، وإنما راحوا يبحثون في المعجمات القديمة عن المصطلحات متسلحين بالانتماء القوي لأمتهم ولغتها وبالإرادة القوية والعزيمة الصلبة.

وبعد أن حصلت سورية على استقلالها عملت على تعزيز اللغة العربية وانتشارها وشيوعها في جميع مناحي الحياة، وألّف الأساتذة الكتب العلمية، ووضعوا المعجمات المتخصصة، وعملوا على توحيد المصطلحات وقاموا

بترجمة معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات للدكتور كلير فيل إلى العربية، وأسهموا في وضع المعجم الطبي الموحد للمصطلحات الطبية، وعادت إلى اللغة العربية مكانتها تأليفًا وترجمة وتدريسًا ومصطلحًا.

ولم تقتصر العناية باللغة العربية على التأليف والترجمة والتدريس ووضع المعاجم والمصطلحات بل امتدت إلى تعزيز استعمال اللغة العربية في البيئة وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة، وصدرت المراسيم الجمهورية والبلاغات الوزارية تنص على وضع التسميات العربية على المكاتب والمنشآت السياحية والخدمية على اختلاف درجاتها وفئاتها، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية ما عدا المنشآت والشركات الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين.

وعندما تبين أن ثمة ضعفًا في الأداء اللغوي لدى المتخرجين في الجامعات صدر المرسوم الجمهوري عام ١٩٨٣ الذي ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في سورية، ما عدا قسم اللغة العربية والسنوات الأخيرة في كلية الطب البشري، على أن يدرّس هذا المقرر على مدار السنة في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وأُلّفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين، ونفّذت التجربة منذ ثمانينات القرن الماضي.

وأوصت اللجنة الثقافية برئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٨٤ بضرورة العناية باللغة العربية في جميع الكليات الجامعية واختيار المعيدين وأعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون العربية في التدريس، واعتماد شرط إتقان اللغة العربية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية وذلك في مؤلفاتهم وبحوثهم وتدريسهم.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات بقيت الشكوى من ضعف الأداء اللغوي مستمرة فما كان من القيادة إلا أن أصدرت القرار الجمهوري ذا الرقم ٤ لعام ٢٠٠٧ الرامي إلى تشكيل لجنة التمكين للغة العربية والمحافظة عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، وحدّد القرار الجمهوري مهمة اللجنة متمثلة في إنجاز خطة عمل وطنية تستهدف التمكين للغة العربية والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية.

ثانيًا- خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية

رأت القيادة السورية أن اللغة العربية عندما تضعف فمن السهل أن يضعف أي ارتباط آخر سواء بالنسبة للوطن، والقومية، والدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة.

ومع أن سورية أعطت اللغة العربية كل الاهتمام وتبوأت موقعًا رفيعًا في الحياة الثقافية منذ وقت مبكر إلا أنه مطلوب منها اليوم استكمال كل جهودها للنهوض بها ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي إلى محاولات طمس هويته ومكوناته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته، مع الأخذ بالحسبان أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلًا عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها.

ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لنتعرف منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني ذلك إهمال لغتنا القومية، أو أن يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين، إذ إن علينا أن نكون فخورين بلغتنا، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صفوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، إذ لا هوية من دون لغة، ولا وطن من دون هوية.

وفي ضوء استراتيجية الدولة المتعلقة باللغة وضعت اللجنة المشكلة للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها خطة العمل الوطنية للتمكين (٢) وقد اشتملت الخطة على أربعة أقسام، تناول القسم الأول المسوّغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة، وركّز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة.

وترجع مسوّغات وضع الخطة إلى أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع متمثلة في الوظائف التي تؤديها للتعبير عن الفكر والمشاعر والعواطف،

والتواصل مع الآخرين والاطلاع على تجارب الأمة ماضيًا وحاضرًا وتجارب الأمم الأخرى، وفي تمكين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية فاللغة مؤسسة اجتماعية وإنسانية، كما ترجع مسوّغات وضع الخطة إلى الأهمية القومية للغتنا العربية على أنها أحد مكونات القومية وهي لغة القرآن الكريم، وعنوان للشخصية العربية، والمحافظة على الهوية من الضياع، وثمة رابطة قوية بين اللغة والهوية، والمحافظة على إحداهما محافظة على الأخرى، وفي إنقاذ إحداهما إنقاذ للأخرى.

وترجع المسوّغات أيضًا إلى حرص الجمهورية العربية السورية على سلامة اللغة الأم، ولهذا وقفت ضدّ سياسة التتريك الرامية إلى إبعاد اللغة العربية وفرض التركية مكانها إبان حكم الأتراك لبلاد الشام في مطلع القرن الماضي، كما وقفت ضدّ السياسة الفرنسية إبان الانتداب الفرنسي على سورية في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته وأربعينياته. وظلت سورية متمسكة بلغتها وعاملة على سيرورتها وانتشارها في جميع شؤون حياتها، وغدت سورية قلعة للتعريب والذود عن العربية، وصارت مضرب المثل على نطاق الساحة العربية في تمسكها بلغتها الأم والحفاظ عليها. وما إن شعرت بتدني المستوى اللغوي لدى المتخرجين حتى هرعت إلى تشكيل لجنة التمكين للغة العربية.

واشتمل القسم الثاني من الخطة على الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه فأبانت أن ثمة صيحات تنطلق من هنا وهناك تشكو محاصرة العامية والأجنبية للعربية الفصيحة من جهة وتدني مستوى الأداء من جهة أخرى، ومن مظاهر هذه الشكوى إعراض سواد الناس عن استعمال العربية السليمة إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها والجنوح إلى استخدام العامية والألفاظ الأجنبية والعامية على المحال التجارية والمنتجات الوطنية والمصانع والمعامل والمطاعم والفنادق وفي الإعلانات واللافتات.

ومن مظاهر الشكوى أيضًا كثرة الأغلاط اللغوية التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابة، أضف إلى ذلك القصور في عملية التعبير اللغوي وتمثل المقروء والعزوف عن القراءة الحرة لدى المتعلمين والمعلمين، والفقر في الرصيد الحفظي من الشواهد الشعرية والنثرية، وعدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم عن كثير من الكلمات، والقصور في إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي على أن هذا التعلم هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة.

ومن العوامل التي أشارت إليها الخطة ورأت أنها مؤثرة في هذا الوضع اللغوي، ومؤدية إلى تدنيه قلة الاهتمام بالطفولة المبكرة على أنها العصر الذهبي لاكتساب اللغة بصورة عفوية إذا توفرت لها البيئة المشجعة والسليمة، وضبابية أهداف تعليم اللغة في أذهان القائمين على تعلمها والخلل في محتوى المناهج وبعده عن لغة الحياة النابضة والزاخرة، والقصور في ضبط الكتب بالشكل وجفاف القواعد النحوية، وقلة توفر القدرة الحسنة من المعلمين، وقلة المناشط اللغوية اللاصفية، وسيطرة الطرائق التلقينية الإلقائية، وقصور أساليب التقويم الموضوعية، وضعف إعداد المدرسين...الخ.

ومن العوامل المؤثرة في خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية عدم توفر القدرة الحسنة في البيئة أسرة وإعلامًا وتواصلًا، والإحساس بعقدة التصاغر تجاه الثقافة الأجنبية، وسيرورة العامية في البيت والشارع، والكتابة الزاخرة بالعامية، والأغلاط اللغوية في اللافتات والإعلانات وعلى واجهات المحال، وتسمر الناشئة أمام المسلسلات التلفزية وهي تبث بالعامية، وأمام العروض المسرحية وقد مثلت بالعامية أيضًا، وقلة الصناعة الثقافية الموجهة إلى الأطفال وتحمل الطابع العربي، ووجود الأغلاط اللغوية في بعض القرارات والبلاغات الصادرة عن بعض الجهات الرسمية وفي المراسلات بين دوائر الدولة ومؤسساتها.

واشتملت الخطة في قسمها الثالث على سبل المواجهة وتجلّت في:

١- تعزيز الانتماء.
٢- الحرص على السلامة اللغوية في الكتب والمراسلات.
٣- ضرورة إتقان الناشئة جميعًا أساسيات لغتهم.
٤- اعتماد دليل قواعد تيسير الإملاء والقرارات المجمعية في الألفاظ

والأساليب الصادرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق وتوزيعها على المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية وسائر الجهات المعنية.

٥- تطبيق التشريعات والقرارات الملزمة لحماية اللغة العربية.

ووزّعت الخطة المسؤوليات على الجهات المعنية كافة، فطلب إلى وزارة التربية تنفيذ ستة وعشرين بندًا، وإلى وزارة التعليم العالي تنفيذ ستة عشر بندًا ووزارة الإعلام إنفاذ ثلاثة وعشرين بندًا، ووزارة الثقافة إنفاذ ثمانية وعشرين بندًا، كما طلب إلى وزارتي الاقتصاد والسياحة تطبيق التشريعات والقرارات الصادرة بخصوص إلزام المحال التجارية والمؤسسات السياحية والمحال العامة من مطاعم وفنادق ومقاه وحانات ومقاصف وملاه ومتنزهات ...الخ باستعمال الألفاظ العربية في التسمية.

وطلب إلى مجمع اللغة العربية إنفاذ أربعة عشر بندًا، وإلى اتحاد الكتاب العرب إنفاذ ستة بنود والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية تنفيذ أربعة بنود.

واشتملت الخطة في القسم الرابع والأخير منها على عدد من الإجراءات العاجلة ومنها:

رئاسة مجلس الوزراء:

١- إصدار تعميم على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وعلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجمعيات ودور النشر والطباعة ضرورة تخصيص مدقق لغوي في كل منها، يقوم بتصحيح الكتب والمراسلات الصادرة عن كل منها حرصًا على سلامة اللغة.

٢- إصدار تعميم لجميع الجهات المعنية في الدولة أن يكون من بين شروط النجاح في مسابقات التعيين للوظائف التعليمية إتقان أساسيات اللغة، وأن يطبق هذا الشرط في الترقية أيضًا.

وزارة الإعلام:

١- استبعاد الكلمات العامية من الإعلانات واعتماد الفصيحة مكانها.

٢- بث برامج إذاعية وتلفزية لتصويب الأغلاط اللغوية.

٣- تفعيل التدقيق اللغوي على المواد التي تبث إذاعيًا وتلفزيًا في المواد المطبوعة.

٤- بث برامج إذاعية وتلفزية عن جماليات اللغة العربية، وتقديم مواد تعنى باللغة العربية في الصحافة المكتوبة.

٥- الإكثار من البرامج المخصصة للأطفال بالعربية المبسطة وتطوير أساليب تقديمها.

٦- اعتماد المسلسلات والمسرحيات والأغاني المؤداة بلغة قريبة من الفصيحة.

٧- الإكثار من بث الأغاني المؤداة بالفصيحة.

٨- إجراء دورات تدريبية للعاملين في البرامج الإذاعية والتلفزية لتحسين أدائهم اللغوي.

وزارة الثقافة:

١- التعميم على المراكز الثقافية كافة لإلقاء محاضرات حول تنمية الوعي اللغوي، وتبيان الأدوار التي تؤديها اللغة الأم في حياة الأمة.

٢- رفع وتيرة طباعة كتب الأطفال والعناية بإخراجها شكلًا ومضمونًا.

٣- تأمين وصول الكتاب إلى القارئ بأسعار رمزية من خلال المعارض التي تقيمها الوزارة.

٤- رفع وتيرة الكتب المترجمة إلى العربية.

وزارة التربية:

١- عقد دورات لجميع المعلمين لتدريبهم على استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة على ألا تقتصر الدورات على معلمي اللغة العربية وحدهم، انطلاقًا من أن تعليم اللغة مسؤولية جماعية، وأن استخدام اللغة السليمة من معلمي جميع المواد يسهم أيما إبهام في تحسين الواقع اللغوي للمتعلمين.

٢- إجراء دورات تدريبية لمربيات رياض الأطفال لتدريبهم على استخدام اللغة المبسطة في التواصل مع الأطفال.

٣- ضبط الكتب المؤلفة بالشكل في جميع المواد الدراسية وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والاستمرار في عملية الضبط في المراحل التالية، على أن يضبط ما يخشى منه اللبس بصورة خاصة.

٤-تفعيل المكتبات المدرسية في المراحل كافة، والعمل على تعدد مصادر المعرفة في البيئة التعليمية.
٥- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.
٦- التركيز على استخدام اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية، وتلك الموجهة إلى الأطفال.
٧- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم والخطب البلاغية.
٨-تطوير أساليب الامتحانات، وتخصيص حيّز من الدرجات للامتحانات الشفهية.
٩- إجراء بحوث علمية لدراسة مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مراحل التعليم العام.
١٠- التزام المعلمين باستخدام العربية الفصيحة، وأن يعملوا على إسباغ ثوب الفصيحة على كلامهم بالعامية.
١١- إعادة النظر في محتويات المناهج لتغدو مناهج وظيفية تستخدم فيها لغة الحياة النابضة، على أن يتم فيها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وزارة التعليم العالي:

١- جعل مقرر اللغة العربية متطلباً جامعياً في الجامعات الرسمية والخاصة وفي مختلف التخصصات.
٢- تخصيص حيّز من أساليب تقويم الدارسين للامتحانات الشفهية وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية لقياس الأداء اللغوي.
٣- التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد باستخدام العربية الفصيحة في دروسهم كافة في منأى عن استخدام العامية في الشرح، وتدريب طلابهم على استعمال العربية في أسئلتهم وأجوبتهم.
٤- تطوير المناهج بصورة مستمرة مواكبة لروح العصر، والحرص على استخدام اللغة العربية السليمة فيها.
٥- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.
٦- قيام مجمع اللغة العربية بـ:
أ- إنجاز وضع مصطلحات الحياة العامة.
ب- متابعة تصحيح الأغلاط الشائعة في لغة الصحافة والإعلام والإعلانات.
ج- متابعة تحقيق كتب التراث.

وزارة الأوقاف:

١- رفع المستوى اللغوي لخطباء المساجد والكنائس، وإجراء دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى اللغوي للخطباء، وعدم استخدام العامية في الخطب بحجة النزول إلى مستوى لغة الجمهور.
٢- التركيز في جانب من الخطب والوعظ على تنمية الوعي اللغوي، وتبيان دور اللغة الأم في بناء الشخصية المتكاملة والفهم الصحيح للغة العقيدة ووحدة الأمة، ودورها في فهم الكون والنفس والمجتمع والتاريخ، وتحقيق الأمن القومي، والحفاظ على الشخصية الوطنية من الذوبان، وعلى الثقافة القومية من الاستلاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

١- تعميم الخطة الوطنية لتمكين اللغة العربية على الجمعيات الثقافية والمؤسسات غير الحكومية والدور التابعة للوزارة بغية إسهامها إلى جانب الجهات الرسمية في تحقيق الأهداف المرسومة للخطة.
٢- تكليف محاضرين يحاضرون في مجال تنمية الوعي اللغوي.
٣- مؤازرة أعضاء لجنة التمكين في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموضوع.

اتحاد الكتاب العرب:

١- عدم طباعة أي كتاب ما لم تكن لغته العربية على مستوى راق وخالية من الأخطاء.
٢- زيادة نسبة طباعة الكتب المخصصة للأطفال بالعربية الفصيحة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

١- إجراء دورات تدريبية للأطر العاملة

في الوزارات المعنية ومؤسساتها لتمكينها من حيازة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتوظيف ذلك في بعض جوانبه في المجالات اللغوية: المفاهيم، الصرف، الاشتقاق، النحو، الدلالة ...الخ.

٢- زيادة المحتوى العربي الرقمي على الشابكة (الإنترنت).

ثالثاً- من إنجازات لجنة التمكين للغة العربية

لسنا الآن في مجال حصر إنجازات لجنة التمكين للغة العربية، والواقع لقد قطعت اللجنة خطوات في مجالات عملها، وما تزال أمامها خطوات، ذلك لأن تحقيق الأهداف المرسومة لخطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية يستلزم تضافر الجهود والانطلاق من إستراتيجية واحدة، والتحلي بالانتماء الأصيل للأمة ولغتها رمز هويتها الحضارية، والإحساس العالي بالمسؤولية تجاه المهمة الملقاة على كاهل أبناء الأمة كافة.

ومن إنجازات لجنة التمكين على المستوى العام:

١- تشكيل لجان تمكين اللغة العربية في كل من الوزارات (التربية – التعليم العالي – الثقافة – الإعلام – الأوقاف – الإدارة المحلية).

٢- تشكيل لجان تمكين فرعية في كل من المحافظات السورية.

٣- إصدار تعاميم من رئاسة مجلس الوزراء، ومن هذه التعاميم:

أ- تعميم على الوزارات والمؤسسات والإدارات وعلى الشركات في القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة، يتضمن تكليف مدققين لغويين لتصحيح المراسلات الصادرة.

ب- تعميم على الوزارات والمؤسسات والإدارة يتضمن رفع قوائم بالمصطلحات الأجنبية في مجالات عملها إلى مجمع اللغة العربية بدمشق لوضع التسميات العربية المقابلة لها.

ج- تعميم على المحافظات لإزالة اللبس في فهم بعض مواد القانون المتعلق بحماية اللغة العربية «التسمية العربية هي المقصود لا الكتابة بالحروف العربية للكلمات الأجنبية، إلا إذا كانت المنشأة الخدمية والسياحية فرعاً لشركة أو مؤسسة دولية».

د- تضمين الإعلان عن المسابقات شرط النجاح في اللغة العربية إلى جانب المعلوماتية واللغة الأجنبية.

هـ - تشكيل لجان في المدن لمسح الشوارع، والوقوف على التسميات الأجنبية لوضع البديل العربي المقابل لها بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.

و- عقد اجتماعات دورية لرؤساء لجان التمكين في المحافظات في وزارة الإدارة المحلية يحضرها رئيس اللجنة العليا للتمكين للغة العربية للبحث في أمور المتابعة لتنفيذ بنود الخطة وتذليل العقبات.

ز- تعميم التجارب الناجحة على المحافظات، وتوجيه كتب شكر لأصحابها.

ح- تكريم المجلّين في مجال التمكين للغة العربية من رجالات الفكر.

ط- إجراء مسابقات وتكريم الفائزين فيها.

ي- عقد دورات تدريبية للعاملين في بعض الدوائر لتدريبهم على أصول التراسل والكتابة السليمة بالعربية، والتركيز في الدورات التدريبية على الجانب العملي.

ك- إلقاء محاضرات في مجال التوعية اللغوية في المراكز الثقافية وفي المنتديات، وفي الاتحادات والنقابات، والمنظمات...الخ.

ل- نشر مقالات في الصحف والمجلات تتناول القضايا اللغوية توعية وتصويبًا...الخ.

م- التعميم على جميع المعنيين في الوزارات والمؤسسات والدوائر استخدام العربية في الاجتماعات التي تعقدها والمناقشات في ضوئها.

ن- طباعة كتب تتناول خصائص العربية وميزاتها.

ض- إصدار طوابع بريدية بأسماء رؤساء مجامع اللغة العربية.

وزارة التربية:

١- التعميم على جميع المعلمين لاستخدام العربية الفصيحة في العملية التعليمية التعلمية.

٢- تخصيص حيّز في الدورات التدريبية للمعلمين للتدريب على تلافي الأخطاء الشائعة، وتعزيز استخدام أساسيات اللغة في العملية التعليمية التعليمة وصوغ الاختبارات الموضوعية.

٣- تعديل استمارة تقويم أداء المعلمين

بإضافة بند ينص على مدى سلامة لغة المعلم في شرح دروسه وتفاعله مع طلبته، وبند ينص على مدى اهتمامه بالمناشط اللغوية اللاصفية.

٤- وضع معايير للضبط اللغوي.

٥- الإكثار من المناشط اللغوية اللاصفية.

٦- تفعيل المكتبات المدرسية.

٧- تفعيل المسرح المدرسي.

٨- تخصيص الحصة الأولى من يوم ١٨ كانون الأول للحديث عن مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، والحصة الأولى من يوم ٢٢ شباط لمناسبة الاحتفال بيوم اللغة الأم و١ آذار للاحتفال بيوم اللغة العربية، وإقامة مناشط وفعاليات بهذه المناسبة.

٩- استعمال العربية السهلة في حوارات الفضائية التربوية، وتخصيص حيّز للتوعية اللغوية فيها.

١٠- تطوير المناهج التربوية على أن يكون المتعلم هو محور العملية، وتشجيع الحوار والتفكير النقدي والتعلم الذاتي، والتعليم التفاعلي، وتوظيف التقانة في خدمة اللغة.

١١- وضع تعيينات للألعاب اللغوية في رياض الأطفال والحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

١٢- الإكثار من الأناشيد والأغاني المؤداة بالفصيحة وخاصة في رياض الأطفال.

١٣- عقد دورات تدريبية للمعلمين وبخاصة معلمو الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ومربيات رياض الأطفال للتدريب على استعمال العربية السليمة في التعامل مع الأطفال، وتخصيص حيّز من دورات التدريب المستمر للمهارات اللغوية.

١٤- إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الأداء في اللغة العربية وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية.

١٥- إجراء مسابقات في المدرسة الواحدة، وبين المدارس في المحافظة الواحدة، وبين المحافظات في مجال المهارات اللغوية، وبالتنسيق مع اتحاد شبيبة الثورة ومنظمة الطلائع، وتكريم الفائزين.

١٦- استثمار مجالس أولياء الأمور للتوعية اللغوية.

١٧- إيلاء مهارة المحادثة الاهتمام بعد أن تبين أن ثمة إهمالًا لها.

١٨- إيلاء مهارة الخط الاهتمام بعد أن تبين أن ثمة إهمالًا لها.

١٩- توفير المعجم المدرسي في المدارس.

٢٠- استخدام الرموز العربية في الكتب العلمية بدلًا من اللاتينية.

٢١- إيلاء القراءة الحرة الاهتمام، ودعوة الطلاب إلى تلخيص الكتب والتعبير عنها شفاهيًا، وتكريم الفائزين.

٢٢- نشر تحضير دروس نموذجية في مجلة المعلم العربي.

٢٣- إقامة معارض في المدارس لإبداعات الطلاب في مختلف الميادين ومنها اللغة العربية.

٢٤- تشكيل لجنة في كل مديرية تربية لفحص الكتب المهداة من بعض الجهات لفحصها قبل إيداعها المكتبات المدرسية بغية التثبت من سلامة محتوياتها وصحة لغتها.

٢٥- وضع معايير واضحة لعملية الحفظ بعد أن تبين أن ثمة فوضى فيها.

٢٦- التعميم على معلمي الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي يتضمن دعوتهم إلى التركيز على القراءة الجهرية في هذه المرحلة لأنها تكشف عن الأخطاء أكثر من التركيز على القراءة الصامتة.

وزارة التعليم العالي:

١- التعميم على أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة، وفي المعاهد لاستعمال العربية الفصيحة في محاضراتهم ومناقشاتهم، وفي تقويم رسائل الماجستير والدكتوراه والحكم عليها.

٢- تعريب رسائل الدكتوراه والماجستير للمعيدين الموفدين إلى الدول الأجنبية وجعل ذلك شرطًا للتعيين والتأهيل.

٣- التدقيق اللغوي للكتب المؤلفة والمترجمة.

٤- استعمال العربية الفصيحة في العملية التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة والسماح بتدريس مقررين بالأجنبية في الجامعات الخاصة.

٥- وضع ثبت في نهاية الكتب المؤلفة للمصطلحات الأجنبية، ووضع المقابل العربي لها.

٦- موافاة مجمع اللغة العربية بقوائم

تتضمن المصطلحات الأجنبية في بعض الجهات المعنية، والمقابلات العربية لها لدراستها، وبيان الرأي فيها، تمهيدًا لاعتمادها.

٧- النص على السلامة اللغوية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية.

٨- تطوير مناهج معلمي الصف ورياض الأطفال بالتنسيق مع وزارة التربية.

٩- تشكيل لجنة لوضع اختبار بالعربية على غرار التوفل بالإنجليزية.

١٠- عدم إيداع رسائل الماجستير والدكتوراه المكتبات الجامعية ما لم تكن مدققة لغويًا.

١١- إحياء لجنتي المصطلحات والترجمة في مجلس التعليم العالي.

١٢- تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب على البحث والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السهلة والسليمة والميسرة.

١٣- التركيز على اللسانيات التطبيقية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.

١٤- تفعيل الترجمة الآلية وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.

١٥- تطوير محتوى مقرر تدريس اللغة العربية لغير المختصين ليكون وظيفيًا في ضوء طبيعة الكليات الجامعية والمعاهد، واختيار المدرسين الأكفياء لتدريس هذا المقرر.

١٦- تشكيل لجان للتمكين للغة العربية في الجامعات وفي الكليات.

١٧- التعميم على الجامعات الخاصة اعتماد أمهات الكتب المقررة في الجامعات الرسمية في العلوم الهندسية والطبية، والتنسيق مع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر لترجمة أمهات الكتب إلى العربية.

١٨- إيلاء التعبير الشفهي الأهمية واعتماده أسلوبًا من أساليب تقويم أداء الطلبة في مستوياتهم اللغوية.

١٩- إيلاء الامتحانات المقالية في تقويم الأداء اللغوي وبخاصة في التعبير وعدم الاقتصار على الأسئلة المؤتمتة في هذا المجال.

٢٠- تشجيع الترجمة واعتمادها في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية.

٢١- توصيف المقررات الجامعية التي تدرس في الجامعات الرسمية والخاصة.

وزارة الثقافة:

١- طباعة كتب تناولت التحديات المعاصرة التي تواجهها لغتنا العربية ضمن سلسلة «التمكين للغة العربية».

٢- إلقاء محاضرات توعية في المراكز الثقافية.

٣- إقامة معارض لإيصال الكتب إلى القراء بأسعار زهيدة.

٤- زيادة نسبة ما يترجم إلى العربية.

٥- زيادة نسبة ما يطبع من كتب الأطفال.

٦- إنشاء جمعيات أصدقاء اللغة العربية في بعض المراكز الثقافية وفي المحافظات والنوادي والجمعيات.

٧- توزيع الكتب مجاناً بالتعاون مع جريدة البعث في ضوء الإصدار الشهري لهذه الكتب.

٨- إحداث جائزة الدولة التقديرية للآداب والعلوم الإنسانية.

٩- تقديم مسرحيات متعددة موجهة للأطفال بالعربية السهلة والميسرة.

١٠- إقامة نواد ثقافية خاصة بالأطفال في المراكز الثقافية لممارسة الأنشطة الثقافية.

١١- تنشيط قيام الجمعيات الثقافية المدنية ذات الطابع الثقافي ورعايتها.

١٢- جمع المحاضرات التي ألقيت في المراكز الثقافية المتعلقة بالتوعية اللغوية بغية تعميمها.

١٣- الحرص على أن تكون التمثيليات السورية المشاركة في المعارض الخارجية مصوغة بالفصيحة.

١٤- تعميم تجربة نادي القراءة للأطفال في المركز الثقافي بدمر على جميع المراكز الثقافية.

١٥- تفعيل التدقيق اللغوي لمنشورات الوزارة.

١٦- تزويد المراكز الثقافية بالمعاجم والموسوعات لتكون في متناول رواد هذه المراكز.

١٧- إحداث جائزتين في مجال الأدب والفنون.

١٨- تفعيل المراكز الثقافية في مجال أدب الأطفال، وإقامة نواد للقراءة لهم.

١٩- توجيه الإعلانات وكتابة اللافتات بالعربية في المعارض التي تقيمها الوزارة.

٢٠- السعي إلى تنفيذ مشروع

«بنك اللغة العربية» على الموقع الالكتروني للوزارة، يتضمن عناوين كتب وموضوعات ومقالات وبحوثاً في اللغة العربية، وتراجم أعلام خدموا العربية، وفوائد نحوية وبلاغية، ومختارات شعرية جميلة.

٢١- تخصيص جوائز عن أفضل كتاب ينشر في سورية في مجال التمكين للغة العربية.

٢٢- إعادة النظر في سلاسل الكتب الموجهة إلى الأطفال وإعادة طباعة بعضها.

وزارة الإعلام:

١- إجراء دورات تدريبية للمذيعين والمذيعات.

٢- عقد ندوات وإجراء مقابلات إذاعية وتلفزية بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة الأم ويوم اللغة العربية.

٣- نشر زوايا لغوية ومقالات في الصحف في مجال التوعية اللغوية.

٤- بث برامج لتصويب الأخطاء الشائعة.

٥- وضع الكلمات العربية في الإعلانات و استبعاد العامية والكلمات الأجنبية منها.

٦- بث برامج تلفزية بالفصيحة المبسطة للأطفال.

٧- بث برامج شعرية.

٨- عدم إعطاء الموافقة على طباعة الكتب ما لم تكن سليمة لغوياً.

٩- تشكيل لجنة للتدقيق اللغوي ومراقبة الترجمات وتصحيح الأخطاء والأساليب فيها.

١٠- بث برامج تتضمن مختارات من عيون الشعر تظهر جماليات اللغة العربية.

١١- الإكثار من بث الأغاني والقصائد الشعرية المغناة بالفصيحة.

١٢- تشكيل لجنة لدراسة المسلسلات التاريخية لتنقيتها من الأخطاء التاريخية واللغوية.

١٣- التزام الصحف الصادرة داخل البلاد بعدم نشر إعلانات بالعامية على صفحاتها.

١٤- التزام الإذاعات والقنوات الخاصة بتوجيه وزير الإعلام نحو استخدام العربية الفصيحة تمكيناً لها في حياتنا الثقافية.

١٥- السعي إلى تعديل قانون المطبوعات يتضمن مادة تنص على استخدام الفصيحة ووضع التسميات العربية مكان الأجنبية.

١٦- السعي إلى تشكيل لجنة رقابية للوقوف على برامج الدبلجة وتنقيتها فكراً و قيماً ولغة.

١٧- إيلاء الاهتمام بإذاعة الشباب وبث البرامج عليها بالفصيحة السهلة في منأى عن التقعر والتشدد.

١٨- الاهتمام بالإعلام الكتروني سلامة اللغة الواردة فيه في منأى عن «الفرانكو أربيك» و«عربتيني».

١٩- السعي إلى افتتاح قناة فضائية خاصة بالأطفال تعتمد العربية السهلة والسليمة نظراً لتعلق أطفالنا بقنوات لا تراعي الخصوصية البيئية للبلاد.

٢٠- نشر بعض الصحف قرارات مجمع اللغة العربية في الألفاظ والأساليب.

٢١- تصحيح الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام على شكل ومضات في منأى عن التفاصيل المملة والمنفرة.

٢٢- الارتقاء بلغة بعض الأعمال الدرامية بحيث اتسمت بروح العامية وثوب الفصيحة.

٢٣- رصد الكلمات الأجنبية في مجال الإعلام وإرسالها إلى مجمع اللغة العربية لدراستها ووضع البديل العربي المقابل لها.

وزارة الأوقاف:

١- اختيار الخطباء على أساس الكفاية اللغوية.

٢- التعميم بعدم استخدام العامية في الخطب والمحاضرات والدروس.

٣- تخصيص بعض خطب الجمعة للتوعية اللغوية، وتبيان الدور القومي للغة في وحدة الأمة وفهم العقيدة.

٤- إقامة دورات تدريبية.

٥- طباعة كتب تناولت خصائص العربية وسماتها.

٦- إقامة ندوات ومهرجانات بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة الأم ويوم اللغة العربية.

٧- تكريم كوكبة ممن خدموا اللغة العربية.

٨- رفد المكتبات في المدارس الشرعية والمعاهد بكتب تراثية ومعاصرة.

٩- الارتقاء بمضامين خطب الجمعة بحيث تبتعد عن سفاسف الأمور وتركز على القضايا الجوهرية التي تغذي الفكر، وتقوّم السلوك، وترتقي بالوجدان.
١٠- إحداث مكتبات في المساجد تحتوي على الكتب التي تقدم الإسلام بصورته السمحة وفكره المستنير.
١١- إقامة مسابقات في المدارس والمعاهد الشرعية وتكريم الفائزين فيها.
١٢- طباعة كتب تناولت خصائص اللغة العربية.

وزارة الشؤون الاجتماعية:

١- التعميم على الجمعيات الأهلية والمنتديات ضرورة الإسهام في التوعية اللغوية للأهلين عبر المحاضرات والندوات التي تقوم بها تلك الجمعيات والمنتديات.
٢- التعميم على الجمعيات والنوادي للعناية بمكتباتها.
٣- الإسهام في الإشراف على نزلاء السجون والاستعانة بخبراء في علم النفس وعلم الاجتماع في معالجتهم بالتنسيق مع وزارة الداخلية والأوقاف، وإقامة دورات لمحو أمية بعضهم.
٤- تعديل قانون الجمعيات الأهلية ليتضمن مادة تنص على التوعية اللغوية.

وزارة الداخلية:

١- التعميم بخصوص إزالة العاميات الواردة في العبارات المكتوبة على مركبات النقل.
٢- رفد مكتبات السجون بالكتب التعليمية والثقافية العامة.
٣-السعي إلى تخفيض مدة السجن على السجناء الذين يتحررون من أميتهم، أو يحصلون على شهادات دراسية.
٤- المساعدة في تنفيذ القانون المتعلق بحماية اللغة العربية من حيث مسح الشوارع وإنذار أصحاب المحال التجارية والسياحية والخدمية الذين يضعون التسميات الأجنبية على واجهات هذه المحال ودعوتهم إلى وضع التسميات العربية واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين والممتنعين.

وزارة الإدارة المحلية:

١- تشكيل لجان فرعية للتمكين في المحافظات.
٢- عقد اجتماعات دورية في الوزارة لرؤساء لجان التمكين الفرعية في المحافظات برئاسة معاون الوزير وحضور رئيس اللجنة العليا للتمكين لمناقشة أداء عمل هذه اللجان، وتذليل الصعوبات المعترضة.
٣- التركيز على الجانب العملي في الدورات التدريبية.
٤- تعميم نظام الرومنة.
٥- تعميم تعليمات استبدال الكلمات العربية بالأجنبية على واجهات المحال.
٦- تعميم التجارب الناجحة.
٧- توجيه كتب شكر لذوي الأداء المتميز.
٨- الإجابة عن أسئلة بعض المواطنين حول وضع التسميات العربية مقابل التسميات الأجنبية بعد ورود هذه الإجابات من اللجنة العليا للتمكين ومجمع اللغة العربية بدمشق.
٩- رفع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية للتمكين في المحافظات إلى اللجنة العليا للتمكين.

وزارة الاقتصاد:

١- التعميم على المديريات للحؤول دون منح أي موافقة لافتتاح محال أو فروع لمؤسسات تجارية أو خدمية ما لم تكن تسميتها بالعربية واستثناء الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فروع في الدول فتكتب التسمية الأجنبية تحت كتابتها بالعربية.
٢- التفريق بين العلامات التجارية و أسماء المحال.
٣- إعادة النظر في التسميات القديمة للمحال لتعديلها في ضوء الأنظمة أصولاً.

اتحاد الكتاب العرب:

١- محاضرات توعية، ونشر زوايا ومقالات في مجال التوعية اللغوية في المجلات والدوريات التي يصدرها الاتحاد.
٢- طباعة كتب تناولت مزايا العربية وسماتها.
٣- التعميم على فروع الاتحاد لالتزام العربية في مناسباتها وفعالياتها.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة:

١- العمل على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية.
٢- تخصيص جوائز للعاملين على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية على الشابكة (الانترنت) «جائزة الكندي لأحسن موقع وأفضل بحث».
٣- التعميم على المشرفين على المواقع الالكترونية عدم كتابة الحروف العربية بالحروف اللاتينية على مواقع التواصل الاجتماعي وعدم استبدال الأرقام بالحروف العربية التي ليس لها مقابل باللاتينية وعدم استعمال العامية.

مجمع اللغة العربية دمشق:

١- الرد على الأسئلة الواردة من بعض المواطنين بخصوص وضع تسميات عربية مقابل الكلمات الأجنبية.
٢- دراسة المصطلحات الواردة إليه من بعض الجهات في الدولة.
٣- دراسة بعض الأخطاء الشائعة وإصدار القرارات اللازمة بشأنها.
٤- طباعة الكتب المحققة والمؤلفة.
٥- إلقاء محاضرات وعقد ندوات.
٦- وضع مصطلحات في مختلف ميادين المعرفة.
٧- إنجاز قواعد الإملاء وتعميمها على الجات المعنية.

غرف الصناعة والتجارة:

١- المراسلات بين غرف الصناعة والتجارة بالعربية.
٢- السعي إلى استبعاد الكلمات الأجنبية عن الملابس والأكياس والمنتوجات ووضع العربية مكانها.
٣- تخصيص مكتبات في الشركات والمصانع لمساعدة العاملين فيها على القراءة وزيادة ثقافتهم.

الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية:

١- الإسهام في التوعية اللغوية.
٢- إجراء مسابقات لغوية، وتكريم الفائزين فيها.
٣- تكريم كوكبة من الذين خدموا اللغة العربية.

الإسهام في وضع مشروع النهوض باللغة العربية للتوجيه نحو مجتمع المعرفة:

وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق عام ٢٠٠٨ وتمت الموافقة عليه وتقديم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم (العربية الفصيحة)، والاهتمام بهذه اللغة على أنها وعاء للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

ويتضمن المشروع وضع سياسة لغوية قومية ، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها من خلال برامج وطنية وقومية، ووضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واعتماد مبدأ التقييم الذاتي والعناية بمدرسيها، وتعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات تعليماً وتأليفاً وترجمة مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها. ومن الشواهد على ذلك أن كوريا تحتل المرتبة السابعة والعشرين في تقرير التنمية البشرية وتدرّس بلغتها الأم، كما أن الباكستان دولة صناعية نووية بنت نهضتها بلغتها الوطنية، وكذلك الأمر في فنلندة التي تحتل المراتب الأولى في سلم التنمية البشرية.

وتضمن المشروع أيضاً تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان ووضع برامج لتعزيز البحث والتطوير، وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية، وإصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية، وإصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية، وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان وفي المواقع العربية على الشابكة (الإنترنت) وزيادة المحتوى العربي، ووضع برامج للتوعية اللغوية، وتأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية

كالمؤتمرات والندوات.

وقد أنجزت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عدداً من الفعاليات المتعلقة بالمشروع، وكان لي شرف إنجاز بعضها، ومن هذه المشروعات التي عملت على إنجازها: الخطة العامة لتعريب التعليم، مناهج اللغة العربية في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، المحتوى الرقمي للغة العربي على الشابكة (الإنترنت)، مسببات تدني مستوى الأداء في اللغة العربية، الخطة العامة لتنسيق التعريب.

عقد اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي:

قامت لجنة التمكين بدعوة رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي إلى اجتماع عقد في دمشق عام ٢٠١٠ برعاية من السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، وحضر الاجتماع رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية، في كل من المغرب ومصر والجزائر والسودان والإمارات ولبنان. وكان الغرض من الاجتماع البحث في تجارب حماية اللغة العربية والدفاع عنها والتمكين لها وتبادل الخبرات ، وقد صدر بيان في نهاية الاجتماع أطلق علية «إعلان دمشق لرؤساء الجمعيات الأهلية للدفاع عن اللغة العربية في الوطن العربي ولجنة التمكين للغة العربية»، واشتمل الإعلان على المخاطر التي تواجه اللغة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأبان هذه المخاطر، وأشار إلى أن مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية تتطلب إصدار قوانين وتشريعات ترمي إلى حماية اللغة، وتعزيز سيرورتها وانتشارها في جميع مجالات الحياة، وأبان البيان أن التجربة السورية في التعليم باللغة الأم في جميع مراحل التعليم أثبتت نجاعتها، وتميزها على مدى قرن كامل، وتعد نموذجاً رائداً في الحفاظ على الهوية العربية.

ودعا المشاركون في الاجتماع إلى تعميم السياسة اللغوية السورية في التعليم باللغة الأم والتجربة السورية في التمكين للغة العربية على الأقطار العربية، وتعميم التجربة السودانية التي قطعت أشواطاً في مجال التعريب في التعليم العالي للاستئناس بهذه التجارب، وقدروا عالياً مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تقدمت به سورية إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد بدمشق عام ٢٠٠٨، واعتمده المؤتمر شاكراً لسورية مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، وأكدوا ضرورة التعاون الوثيق مع اتحاد مجامع اللغة العربية في الوطن العربي، والعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته، كما أكدوا ضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية الرسمية، كما دعوا إلى إنشاء جمعية أهلية ومدنية لحماية اللغة العربية في سائر أقطار الوطن العربي، وضرورة التوجه إلى الشباب على أنهم عماد المستقبل، والعمل على الحوار معهم، ودعوا أخيراً إلى تعاون أوثق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجمعيات الأهلية المعنية باللغة العربية.

تلك هي إشارات إلى ما قامت به لجنة التمكين للغة العربية في سورية، وإننا لعلى يقين بأن ما قامت به ليس إلا خطوة في طريق طويل وشاق، آخذين بالحسبان بأن على من يعمل في هذا الميدان أن يتحلى بالصبر، ويتسلح بالإرادة، لأن ثمة معوقات تعترض طريقه، إلا أن المتابعة الحثيثة هي التي تؤدي إلى النجاح إلى جانب الانتماء الأصيل إلى أمتنا والحؤول دون الذوبان والامحاء والانبهار أمام الثقافة الأجنبية والتكابر على الثقافة العربية، والتحلي بالتفاؤل في مستقبل هذه الأمة وتجاوز لغتنا الأم لكل التحديات التي تواجهها، ورحم الله شاعرنا العربي إيليا أبو ماضي إذ يقول:

قل لمن يبصر الضباب كثيفاً
إن تحت الضباب فجراً نقيا

الهوامش

(١) د. محمود السيّد – اللغة العربية وتحديات العصر – العيد الماسي لمجمع اللغة العربية في القاهرة مارس ٢٠٠٧ ص ١٤.

(١) الدكتور محمود السيّد – خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها- مكتب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية- دمشق ٢٠٠٧.